العرب
الثلاثاء 2019/07/30
السنة 42 العدد 11423

هل يعوّل جونسون على تنازلات اللحظة الأخيرة لحسم بريكست

لندن تطلق حملة دعائية ضخمة استعدادا للانفصال دون اتفاق

يشعر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أن بروكسل لا تريد انفصال لندن دون اتفاق رغم تصريحات المسؤولين الأوروبيين من أنهم جاهزون لمثل هذا السيناريو، ما دفعه إلى مزيد الضغط على قادة أوروبا وانتظار ما ستقدمه بروكسل نتيجة الأمر الواقع، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي سبق وأن قدم تنازلات اللحظة الأخيرة لحكومة تيريزا ماي ولا يوجد مبرر لعدم تقديم المزيد لحكومة المتشككين.

لندن - قالت متحدثة باسم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الاثنين، إنه أبلغ زعماء الاتحاد الأوروبي استعداده لإجراء محادثات بشأن خروج بلاده من التكتل عندما يظهرون بادرة على استعدادهم لتغيير موقفهم من الاتفاق وإلا فإن بريطانيا ستستعد للخروج دون اتفاق، فيما أطلقت الحكومة البريطانية الجديدة حملة دعائية لدعم استراتيجية جونسون للانسحاب، هي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية.

وتحدث جونسون، منذ توليه منصبه الأسبوع الماضي، مع عدد من زعماء الاتحاد الأوروبي لكنه لم يقل بعد متى سيقوم بأول زيارة للخارج.

نيكولا ستورجين

حجم تمويل حملة الانفصال دون اتفاق مضيعة للأموال

وقالت المتحدثة باسم رئيس الوزراء "رئيس الوزراء كان يوضح للزعماء الأوروبيين الموقف وهو أن اتفاق الخروج المتضمن الترتيب الخاص بأيرلندا لم يحظ بموافقة البرلمان في ثلاث مرات عرض فيها على النواب. لذلك فإنه يحتاج لتغيير"، مضيفة "رئيس الوزراء يسعده الجلوس (للمحادثات) عندما يتغير هذا الموقف. لكنه يوضح لكل من يتحدث إليه أن ذلك يجب أن يحدث".

ودّشن جونسون الاثنين، أكبر حملة دعائية حكومية منذ الحرب العالمية الثانية في محاولة لحشد الدعم وراء خطته لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ونقلت صحيفة ديلي تلغراف عن مصادر حكومية لم تسمها القول إن حكومة المحافظين الجديدة سوف تنفق 100 مليون جنيه إسترليني (123 مليون دولار) على الدعاية خلال الثلاثة أشهر المقبلة.

وقالت الصحيفة إن هذه الحملة "سوف تكون أكبر حملة دعاية منذ الحرب العالمية الثانية من أجل إعداد بريطانيا لخروج دون اتفاق من الاتحاد الأوروبي، بالتزامن مع دعاية تسويقية على لوحات الإعلانات والراديو والتلفزيون".

وكتبت رئيسة وزراء اسكتلندا نيكولا ستورجين تغريدة قالت فيها إن حجم التمويل المذكور للحملة "مضيعة مخجلة للأموال".

وذكرت صحيفة الأوبزرفر أن وزير المالية البريطاني السابق فيليب هاموند، الذي ترك الحكومة قبل تولّي بوريس جونسون منصب رئيس الوزراء، أجرى محادثات سرية مع حزب العمال المعارض بشأن كيفية وقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

وقالت الصحيفة إن هاموند، الذي طالما عارض الانسحاب من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق انتقالي لتخفيف الصدمة الاقتصادية، التقى مع كير ستارمر، كبير مسؤولي الخروج من الاتحاد الأوروبي في حزب العمال، بعد وقت قصير من استقالته من الحكومة.

وأضافت الصحيفة أن هاموند وستارمر اتفقا على العمل مع نواب بارزين آخرين بمن فيهم الوزير المحافظ السابق أوليفر ليتوين لاستكشاف أفضل السبل لاستخدام الأصوات البرلمانية لنسف نتيجة الخروج دون اتفاق.

وقال ستارمر للصحفية "الاتجاه السياسي تحت قيادة بوريس جونسون واضح، وبالتالي من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نبني تحالفا قويا بين الأحزاب لوقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق".

وتعهد المشرعون الذين يعارضون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون صفقة، بمن في ذلك بعض وزراء حكومة تيريزا ماي الذين أقالهم جونسون، بشنّ معركة عندما يعود البرلمان من عطلة تستمر ستة أسابيع وتبدأ الجمعة.

ويتكهن البعض بأن هؤلاء المشرعين سيستطيعون الإطاحة بالحكومة بتصويت على حجب الثقة. كما يمكن أن يدعو جونسون إلى إجراء انتخابات مبكّرة على أمل الحصول على أغلبية برلمانية تساند خططه، حيث لن تعقد الانتخابات القادمة قبل سنة 2022.

والأحد، قال وزير شؤون مجلس الوزراء البريطاني مايكل غوف إن الحكومة البريطانية الجديدة "تتصرف بناء على افتراض" خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

وأكد غوف، الذي كلّفه جونسون بالإعداد لخروج دون اتفاق من التكتل، أن "الحكومة بأكملها ستعمل بشكل سريع" للتحضير لعدم وجود اتفاق.

وكتب في صحيفة صنداي تايمز البريطانية "قال قادة الاتحاد الأوروبي حتى الآن إنهم لن يغيّروا نهجهم، إنه اتفاق انسحاب غير معدل، عليكم قبوله أو رفضه".

وتابع "لا يزال هناك أمل في أن يغيّروا رأيهم، ولكن علينا التصرّف على أساس افتراض أنهم لن يغيروه... الخروج دون اتفاق هو الآن احتمال واقعي للغاية، وينبغي علينا التأكد من أننا مستعدون له".

وكتب وزير الخزانة البريطاني ساجد جاويد في صحيفة صنداي تلغراف إن الحكومة ستموّل واحدة من "أكبر الحملات الإعلامية العامة" على الإطلاق في البلاد لإعداد الأفراد والشركات لخروج دون اتفاق.

ويصرّ الاتحاد الأوروبي على أنه لن يعيد التفاوض بشأن الاتفاق المُبرم مع ماي بخصوص شروط رحيل بريطانيا وإطار العلاقات المستقبلية. لذلك، تواجه بريطانيا احتمال خروج فوضوي يحذّر الاقتصاديون من أنه سيعطّل التجارة لأنه يفرض رسوما جمركية بين بريطانيا والكتلة، ويخفّض من قيمة الجنيه الإسترليني ويغرق المملكة المتحدة في حالة من الكساد. وقالت متحدثة باسم المفوضية الأوروبية الأسبوع الماضي إن المفوضية "لن تعيد التفاوض حول اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد عندما يتعلق الأمر بمسألة شبكة الأمان الخاصة بأيرلندا"، وذلك رغم تأكيد رئيس الوزراء البريطاني الجديد بوريس جونسون على أنه سيدفع صوب إجراء تغييرات بالاتفاق.

وأكدت المتحدث باسم المفوضية مينا اندريفا في بروكسل أن المفوضية على استعداد لإضافة إعلان سياسي بشأن العلاقة المستقبلية بين الجانبين.

وأضافت "نتوقّع أن تفي المملكة المتحدة بالتزاماتها بشأن تجنّب وجود حدود مشددة مع حماية مكانة أيرلندا في السوق الداخلية".

بدلة المطافئ لاخماد نيران بريكست

وينصّ الترتيب المثير للجدل بشأن "شبكة الأمان" أو "باكستوب" على إبقاء كامل المملكة المتحدة في اتحاد جمركي لتجنّب إعادة الحدود الفعلية بين أيرلندا الشمالية التابعة لبريطانيا وجمهورية أيرلندا العضو في الاتحاد.

ويرى جونسون أن تهديد الخروج الفوضوي من الاتحاد الأوروبي سيجبر بروكسل على الإذعان ومنح لندن شروطا أفضل ستتيح لها إبرام اتفاقيات تجارية مع قوى عالمية مثل الصين والولايات المتحدة.

ويتمحور حلّ جونسون بشأن هذه الحدود حول اقتراحات رفضها الاتحاد الأوروبي والقادة الأيرلنديون سابقا لأنها إما غير قابلة للتطبيق وإما غير كافية.

جرائم داعش في العراق تنتظر تأسيس محكمة دولية

بغداد – رغم الإجماع الدولي الواسع على الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية خصوصا في العراق وسوريا، لم يحسم العالم في مسألة تركيز هيكل خاص تتم عبره محاكمة كل من شارك في سفك دماء الأبرياء.

وبقي ملف محاكمة الدواعش مفتوحا على أكثر من احتمال، ففي حين ترفض الدول الأوروبية عودة المقاتلين من أبنائها وتركهم إما أمام أنظار القضاء العراقي أو في سجون قوات سوريا الديمقراطية، يطالب الكثير من الخبراء بوجوب تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة الإرهابيين أولا ولإنصاف الضحايا وخاصة لتفكيك أيديولوجيا تنظيم داعش. ومن بين الخبراء الأكثر تشبّثا بهذا المطلب الأخير، كريم خان الذي يقود تحقيقات الأمم المتحدة حول جرائم الجهاديين والذي يؤكّد أنه على غرار ما حصل مع النازية، يجب تشكيل محكمة "نورمبرغ" جديدة ولكن هذه المرة للاستماع إلى ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية و"تفكيك" عقيدته.

منذ عام، يجول كريم خان المحامي البريطاني العراق مع نحو 80 شخصا لجمع الأدلة والشهادات. ويقر هذا الحقوقي ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية (يونيتاد) بأن العمل الذي يقوم به "جبل يجب تسلقه"، بالتزامن مع قيام الأمم المتحدة بتحليل ما يصل إلى 12 ألف جثة استخرجت من أكثر من مئتي مقبرة جماعية، و600 ألف شريط فيديو لجرائم تنظيم الدولة الإسلامية، إضافة إلى 15 ألف وثيقة لبيروقراطية التنظيم نفسه. قبل خمس سنوات كان التنظيم المتطرف يسيطر على أراض تساوي مساحة بريطانيا، و"الخلافة" تسيطر على سبعة ملايين شخص بين العراق وسوريا، مع إدارات ومدارس وأطفال جنود، وتطبيق صارم للشريعة.

أما بالنسبة لأبناء الأقليات الذين كانوا يعتبرون "زنادقة" أو "شياطين"، فقد قتل الآلاف منهم، فيما تعرض آخرون للتعذيب أو الاسترقاق.

ويقول خان في مقر الأمم المتحدة الشديد التحصين في بغداد إن تنظيم الدولة الإسلامية "لم يكن عصابة أو جماعة متمردة متنقلة، كان ظاهرة غير معتادة" بالنسبة للعدالة الدولية.

> محكمة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق قد تساعد على فصل سم داعش عن الطائفة السنية التي تشكل الأقلية

ويضيف أنه لم يكن لدى تنظيم الدولة الإسلامية "أي محرمات، من كان يعتقد أنه سيرى في القرن الحادي والعشرين عملية صلب، وإحراق رجال أحياء في أقفاص، واستعبادا جنسيا، وإلقاء رجال من الأسطح وقطع رؤوس؟"، و"كل ذلك تحت أعين الكاميرات".

ويشدد خان على أنه رغم ذلك الرعب، تلك الجرائم "ليست جديدة، الجديد مع داعش هو الأيديولوجيا التي تغذي الجماعة الإجرامية"، "مثل النازيين" من قبله.

كانت للفاشية الألمانية في نورمبرغ عام 1945 و1946 أول محكمة دولية في التاريخ أنشئت لمحاكمة مجرمي الحرب النازيين المسؤولين عن عمليات قتل يهود بشكل منهجي.

ويقول خان إنه بعد تنظيم الدولة الإسلامية "يحتاج العراق والإنسانية إلى نورمبرغ خاصة".

ويضيف أنه بعد هذه المحكمة "لا يمكن لأحد أن يتبنى مبادئ 'كفاحي' (الذي كتبه أدولف هتلر) وأخذه على محمل الجد، سيتم تنشيط إشارات الإنذار للوعي الجماعي".

ويتابع خان قائلا "إن نورمبرغ أيضا فصلت سم الفاشية عن الشعب الألماني"، مؤكدا أنه "لم تكن هناك مسؤولية جماعية، بل أفراد مسؤولون ومدانون".

وبالتالي، فإن محكمة لتنظيم الدولة الإسلامية "قد تساعد على فصل سمّ داعش عن الطائفة السنية" الأقلية في العراق، الذي يشكل المسلمون الشيعة ثلثي سكانه.

وكما "علمت نورمبرغ ألمانيا وأوروبا"، فإن محاكمة لتنظيم الدولة الإسلامية ستخدم العراق و"أطرافا أخرى في العالم، حيث قد تكون هناك مكونات عرضة للسقوط في دعاية داعش"، وفق خان.

ويلفت خان إلى أن ذلك سيساعد أيضا على "إزالة الغموض وتفكيك هذه الأيديولوجيا، ويمكن للجمهور أن يدرك حقيقة واضحة: إنها الدولة الأقل إسلامية في الوجود"، بينما يحاول فريق "يونيتاد" إثبات وقوع جريمة ضد الإنسانية أو جريمة حرب أو "إبادة جماعية"، وهي الجرائم الأخطر في القانون الدولي.

ويحذر خان من أن هذه الأدلة التي تم جمعها من مقابر جماعية أو خيام النازحين أو من محفوظات تنظيم الدولة الإسلامية "لن تبقى في مكتب للزينة".

ويضيف "سترون في غضون شهرين، أننا سنأتي بعناصر لتعليمات جارية في بعض البلدان"، من دون تسميتها.

الـ"يونيتاد" يرفع قضاياه التي قد تسمح للدول -على غرار ألمانيا التي لها ولاية قضائية عالمية- بالحكم في الجرائم، بغض النظر عن مكان ارتكابها وهوية الجناة والضحايا.

وبالفعل فقد أجريت محاكمات -خصوصا في فرنسا- لهجمات تبناها تنظيم الدولة الإسلامية، أو في ميونيخ حيث أدينت ألمانية بعدما تركت فتاة أيزيدية "بيعت في سوق النخاسة"، تموت عطشا. لكن، وفق خان، فإن "أول متلق لمعلوماتنا هو العراق"، حيث يحكم على عراقيين يوميا بالإعدام غالبا، بتهمة الانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية، سواء شاركوا في المعارك أم لم يشاركوا.

يؤكد خان أن "أهمية المكان صغيرة"، خصوصا وأن خيار المحكمة الدولية قد ذكر في بعض العواصم، لكن يبدو أنه غير مرجح في المستقبل القريب.

لكن الأساسي وفق المحامي هو ضمان "حق الضحايا في إسماع أصواتهم "، لأن تلك الأصوات بقيت مكتومة لثلاث سنوات بفعل ضوضاء الدعاية الجهادية والمعارك، وهي تكافح اليوم كي لا تذهب قضيتهم أدراج النسيان في عراق ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية.

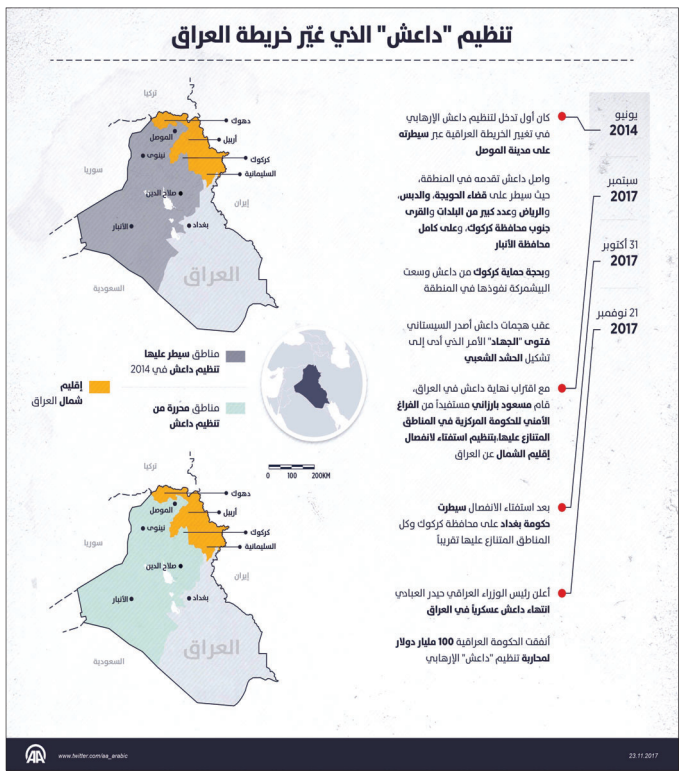

مرشحو الرئاسة الأفغانية يخشون على حياتهم

كابول - انتقد المرشحون الذين يتنافسون على منصب الرئاسة في أفغانستان الرئيس أشرف غني الاثنين، بعد أعمال العنف الدامية التي ألقت بظلالها على اليوم الأول من بدء الحملات الانتخابية الأحد.

وقتل 20 شخصا على الأقل، معظمهم من المدنيين، وأصيب 50 آخرون عندما استهدف انتحاري ومسلحون مكتب المرشح لمنصب نائب الرئيس امرالله صالح.

وجاء الهجوم ليذكّر بالوضع الأمني القاتم في أفغانستان والفوضى وعمليات القتل التي شابت الانتخابات الماضية.

وبين هؤلاء حنيف اتمار أحد أبرز المرشحين الذين يسعون إلى الحيلولة دون حصول غني على فترة رئاسة ثانية في انتخابات 28 سبتمبر.

وصرح المتحدث باسمه قادر شاه أن اتمار و12 مرشحا آخرين أجّلوا خططهم لبدء حملاتهم الانتخابية، بسبب مخاوف أمنية وكذلك لأنهم يرون أن غني يستغل منصبه للحصول على مزايا بشكل غير عادل.

وأما محمد حكيم تورسان، الذي يعتقد من المرشحين الذين لا يحظون بفرص كبيرة في الفوز، فقال إن أنصاره يتوجسون من تكرار العنف الذي ساد الانتخابات السابقة عندما شنّ المسلحون هجمات.

وأضاف أن "معظم المرشحين قلقون بشأن الأمن، إلا أنهم سيقومون بحملات انتخابية. يجب على الحكومة أن توفر الأمن لنا وللسكان".

وصرح نصرت رحيمي المتحدث باسم وزارة الداخلية أن قوات الأمن تستعد للانتخابات منذ ثمانية أشهر واتخذت "إجراءات جدية" لحماية المرشحين بما في ذلك توفير عربات مصفحة، فيما لم تعلن أيّ جهة مسؤوليتها عن هجمات الأحد.

وصالح الذي نجا من هجوم الأحد دون إصابات خطيرة، هو الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الأفغانية وينتقد طالبان بشدة، كما ينتقد باكستان ويحمّلها مسؤولية دعم المسلحين. وهذا الشهر قطعت طالبان، وبعض الجهات الأفغانية، وعدا غامضا بخفض عدد القتلى من المدنيين. وقال مسؤولون أمنيون إن الحركة المسلحة تنأى بنفسها الآن من الهجمات التي تؤدي إلى مقتل مواطنين أفغان عاديين.

والانتخابات الرئاسية الأفغانية المقبلة هي الرابعة منذ أطاح اجتياح بقيادة الولايات المتحدة في خريف العام 2001 حركة طالبان. وقد بدأت بشكل متعثر.

وتأجلت الانتخابات مرتين هذا العام وسط محاولات أميركية للتوصل إلى اتفاق سلام مع طالبان، كما أنّ الناخبين لا يثقون بالنظام عقب مزاعم بوجود عمليات تزوير واسعة عام 2014.

حنيف اتمار

أشرف غني يستغل منصبه للحصول على مزايا أمنية بشكل غير عادل

وهدد اتمار، الذي شغل منصب مستشار الأمن الوطني السابق في حكومة غني، و12 مرشحا آخرين بمقاطعة الانتخابات في حال لم يساعد المجتمع الدولي في ضمان "نزاهتها".

وهناك شكوك في إجراء الانتخابات أصلا مع تزايد التساؤلات حول جدوى إجراء انتخابات رئاسية، فيما لا تزال واشنطن وحركة طالبان تتفاوضان.

ومن المفترض أن يتوجه الموفد الأميركي زلماي خليل زاد الذي يدفع باتجاه التوصل لاتفاق سلام مع طالبان، إلى الدوحة الأسبوع المقبل للمشاركة في الجولة الثامنة من المفاوضات المباشرة التي تهدف إلى إنهاء التدخل العسكري الأميركي في أفغانستان الذي بدأ قبل 18 عاما.

وأكد السبت أن المفاوضات "بين الأفغان" لن تجرى إلا بعد التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان.

وهذا البرنامج الزمني للانسحاب الذي يعدّ المطلب الرئيسي لحركة طالبان سيوضع مقابل تعهد عدم استخدام أفغانستان ملاذا لمجموعات إرهابية.